

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

المجتمع الدولي يتعهد بتقديم 110 مليون دولار للأونروا

عقدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مؤتمرها السنوي لتعهدات المانحين، وذلك في 25 حزيران 2019 في مدينة نيويورك، وحضره جمع من ممثلي الدول المانحة والمنظمات الدولية. يهدف المؤتمر لحشد التمويل اللازم لتمكين الوكالة من تقديم خدماتها لما يزيد على 5.4 مليون لاجئ فلسطيني حول العالم.¹ تشمل خدمات الأونروا تقديم المساعدات الغذائية/التمويلية لأكثر من مليون لاجئ في قطاع غزة، بالإضافة إلى المساعدات النقدية لأكثر من 400 ألف لاجئ سوري، علاوة على توفير خدمات التعليم لنحو 532,000 من أبناء اللاجئين فلسطينيين من خلال المدارس التابعة للوكالة والبالغ عددها 708 مدرسة.² أكد المشاركون بالمؤتمر على التزامهم تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وتعهدها بتقديم أكثر من 110 مليون دولار من أجل تقليص الفجوة التمويلية في موازنة الأونروا للعام 2019.³ وقد أطلقت الأونروا هذا العام نداءً طارئاً لجمع مبلغ 1.2 مليار دولار، وهو يقارب المبلغ الذي تم جمعه العام السابق.⁴ حيث شهدت الوكالة في العام 2018 أكبر أزمة مالية ومؤسسية تمر بها حتى اليوم، وذلك بسبب قرار الولايات المتحدة وقف دعمها المالي السنوي والذي تسبب بعجز مالي في موازنتها بمبلغ 446 مليون دولار. لتغطية هذا العجز، قامت الأونروا بتوفير مبلغ 92 مليون دولار من خلال ترشيد نفقاتها الكلية واستطاعت تغطية العجز المتبقي بتأمين مساهمات إضافية من عدة بلدان ومؤسسات دولية. ومن المتوقع أن تواجه الأونروا صعوبات مالية مشابهة هذا العام.⁵

ميزان المدفوعات

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 26 حزيران 2019 بياناً حول ميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الأول 2019. ويرصد ميزان المدفوعات الفلسطيني جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في فلسطين وغير المقيمين (بقية دول العالم) خلال فترة زمنية محددة. وتقسم هذه المعاملات إلى واردات وصادرات سلعية وخدمية ورؤوس أموال، ومدفوعات قد تكون مساعدات خارجية أو تحويلات مالية من الخارج.

جدول 1: تفاصيل الحسابات الفرعية في ميزان المدفوعات الفلسطيني

ميزان المدفوعات = الحساب الجاري + الحساب الرأسمالي + الحساب المالي
1. الحساب الجاري = صافي الميزان التجاري السلمي + صافي الميزان التجاري الخدمي + صافي ميزان الدخل + صافي ميزان التحويلات الجارية
أ. صافي الميزان التجاري السلمي والخدمي = الصادرات السلعية والخدمية + الواردات السلعية والخدمية
ب. صافي الدخل = مقبوضات من الخارج ⁶ - مدفوعات من الخارج
ت. صافي التحويلات الجارية = صافي التحويلات للحكومة + صافي التحويلات للقطاعات الأخرى ⁷
2. الحساب الرأسمالي = صافي التحويلات الرأسمالية + صافي حيازة الأصول / الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف بها
3. الحساب المالي = الاستثمار الأجنبي المباشر + صافي استثمارات الحافظة + صافي استثمارات أخرى (بما في ذلك العملة، القروض، والودائع) + التغير في الأصول الاحتياطية لدى سلطة النقد + صافي السهول والخطأ

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

النشرة 154 تموز 2019

التقارير الرئيسية

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 26 حزيران بياناً حول ميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الأول 2019

عقدت الإدارة الأمريكية في 25 يونيو ورشة عمل بعنوان «السلام من أجل الازدهار» في المنامة، البحرين

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 19 حزيران تقريراً حول وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي نهاية الربع الأول من العام 2019

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 519.8 نقطة نهاية حزيران 2019، منخفضاً بنسبة 1.8% مقارنة بالشهر الماضي

1 <https://bit.ly/2SiTiW0>

2 <https://bit.ly/30xXH14>

3 www.aliqtisadi.ps/article/69039

4 <https://bit.ly/2DFXFXV>

5 راجع العدد رقم 150 من النشرة الاقتصادية.

6 مقبوضات من الخارج = تعويضات العاملين في إسرائيل + تعويضات العاملين في بلاد أخرى غير إسرائيل + دخل الاستثمار الأجنبي

7 تقسم التحويلات للحكومة وللقطاعات الأخرى إلى قسمين: تحويلات الدول المانحة وتحويلات من غير المانحين.

تقترح المبادرة 147 مشروع تنموي اقتصادي لتنفيذها في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التركيز على البنية التحتية، والنقل، والمؤسسات الخاصة، والقطاعات الاقتصادية الصناعية، والتعليم، والرعاية الصحية، وحقوق الملكية والحوكمة والإصلاح. ويعتمد تمويل البرنامج بشكل رئيسي على قروض مدعومة (25.7 مليار دولار)، ومنح (13.4 مليار دولار)، ورؤوس الأموال الخاصة (11.6 مليار دولار). كما تقضي الخطة بإنشاء صندوق استثماري خاص لإدارة الدعم المالي ودعم المشاريع الخاصة بهذه الاستثمارات.¹²

حسب ما أعلنته الإدارة الأمريكية، يمكن للخطة الاستثمارية المقترحة، في حال نفذت وتكلت بالنجاح خلال الفترة الزمنية المعلنة، أن تضاعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، والذي يقارب حالياً 14.6 مليار دولار،¹³ إضافة لخفض معدل البطالة، والذي وصل قرابة 30.8% في العام 2018، إلى أقل من 10% عن طريق توفير أكثر من مليون فرصة عمل للفلسطينيين. ويدعى بأن تؤدي هذه التطورات إلى خفض معدل الفقر إلى النصف، والبالغ 29.2% في العام 2017.¹⁵

كشفت المبادرة عن نهج مشابه لخطط ومبادرات دولية استثمارية لفلسطين اقترحت سابقاً، منها مقترحات قدمها القطاع الخاص، ومخططات حكومية، وتحليلات مستقلة، بالإضافة إلى دراسات سابقة أجرتها منظمات دولية. كان أبرز هذه الخطط «المبادرة الاقتصادية لفلسطين في العام 2013» برعاية وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جون كيري. كانت تلك الخطة تهدف لإحداث تحولات جذرية وسريعة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال ضخ استثمارات بقيمة 4 مليارات دولار لدعم مشاريع تنموية يقودها القطاع الخاص مع التركيز على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المحورية، وتقليل الاعتماد على إسرائيل.¹⁶ تعد الأهداف المعلن عنها في خطة كيري أهدافاً طموحة وكانت النتائج المتوقعة تحقيقها إذا ما نجحت الخطة كبيرة للغاية. مثال على ذلك، توقعها بإحداث نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 50%، وخفض معدل البطالة من 23% إلى 8% في غضون ثلاث سنوات.¹⁷

رغم أن المبادرات الاقتصادية السابقة كانت تشترط سلسلة إصلاحات داخلية على المستوى الفلسطيني، إلا أن نجاح مثل هذه المبادرات يعتمد في نهاية المطاف على تخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني. ضمت خطة كيري ما أطلق عليها «عوامل التمكين»، وهي مجموعة من التدابير التي على حكومة إسرائيل اتباعها لتخفيف القيود، من بينها التزام الحكومة الإسرائيلية بمسؤولياتها المنصوص عليها في بروتوكول باريس، وتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي والموارد في المنطقة «ج»، والقدس الشرقية، والساحل، وكذلك تسهيل الحركة على المعابر بين إسرائيل وقطاع غزة.¹⁸ ووفقاً لدراسة نشرتها مجموعة البنك الدولي في العام 2014، يمكن أن يؤدي تخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على وصول الفلسطينيين واستغلال الإمكانات الكامنة في المنطقة «ج»¹⁹ بزيادة مقدارها 3.4 مليار دولار سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي.²⁰ أي خلال 10 سنوات، ناتج إضافي يقدر بـ 34 مليار دولار.

وفق أحدث ما صدر من بيانات، بلغ عجز الحساب الجاري في الربع الأول 2019 قرابة 306 مليون دولار أمريكي (أو ما نسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، منخفضاً بنسبة 23% مقارنة بالربع السابق.⁸ ويُعزى تراجع العجز في الحساب الجاري إلى تراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة 3.8% (57.7 مليون دولار)، حيث بلغ حوالي 1.46 مليار دولار. يبدو أن هذا التراجع جاء نتيجة انخفاض في قيمة كل من الواردات والصادرات، مما يعكس ركوداً اقتصادياً أكثر منه تحسناً في الميزان التجاري.⁹ يضاف إلى ذلك أن الفجوة الكبيرة بين قيمة الواردات الكلية (2,181.3 مليون دولار) وقيمة الصادرات الكلية (718.7 مليون دولار) تؤشر إلى أن حركة الصادرات تعد ضئيلة من حيث القيمة المطلقة مقارنة بحركة الواردات.

الجدول 2: ميزان المدفوعات الفلسطيني كما هو نهاية الربع الأول 2018 والربع الرابع 2018 والربع الأول 2019

البند	الربع الأول 2018 (مليون دولار)	الربع الرابع 2018 (مليون دولار)	الربع الأول 2019 (مليون دولار)	نسبة التغير (الربع الرابع 2018 - الربع الأول 2019) %	نسبة التغير (الربع الأول 2018 - الربع الأول 2019) %
الحساب الجاري	-442.1	-399.2	-306.0	-23.3%	-30.8%
الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	12%	12%	-	-	-
عجز الميزان التجاري	-1,359.3	-1,520.3	-1,462.6	-3.8%	7.6%
عجز الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	37%	37%	-	-	-
تحويلات العاملين في إسرائيل	556.8	533.2	630.9	18.3%	13.3%
دخل الاستثمار	34.7	117.9	46.8	60.3%	34.9%
التحويلات الجارية (صافي)	348.3	508.8	516.8	1.6%	48.4%
الحساب الرأسمالي (صافي)	95.2	105.3	-25.4	-124.1%	-126.7%
الحساب المالي (صافي)	517.1	222.9	192.1	-13.8%	-62.9%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

أسهمت الأزمة المالية التي تشهدها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ مطلع العام الحالي في تقادم تدهور المناخ الاقتصادي العام. حيث سجل الحساب المالي في فلسطين خلال الربع الأول 2019 فائضاً بقيمة 192.1 مليون دولار، منخفضاً بنسبة 13.8% عن الربع السابق. ويُعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير في الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنوك الفلسطينية وسلطة النقد، بالإضافة إلى تراجع ودائع المؤسسات الفلسطينية المستثمرة في الخارج. من ناحية أخرى، سجل الحساب المالي عجزاً، منخفضاً بنسبة 124.1% في الربع الأول 2019 مقارنة بالربع السابق. وجاء هذا الانخفاض بعد تراجع حاد (42 مليون دولار) في التحويلات المالية من الجهات المانحة إلى الحكومة الفلسطينية وارتفاع مقداره 96.8 مليون دولار في تدفقات رأس المال نحو الخارج.

الإدارة الأميركية تعلن عن خطتها الاقتصادية الإقليمية «السلام من أجل الازدهار»

خلال الورشة التي عقدت في العاصمة البحرينية المنامة يومي 25 و26 حزيران 2019، أعلنت الإدارة الأميركية عن الشق الاقتصادي لسياستها في الشرق الأوسط، ما أسمته «السلام من أجل الازدهار».¹⁰ تهدف هذه المبادرة لجمع استثمارات بأكثر من 50 مليار دولار على مدى عشرة أعوام، منها 27.8 مليار دولار «للفلسطينيين»، 7.4 مليار دولار للأردن، 9.2 مليار دولار لمصر، و6.3 مليار دولار للبنان.¹¹

www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2019/06/MEP_programsandprojects.pdf 12

www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/E.QNA_Current.html 13

www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_13-2-2019-LF-y-en.pdf 14

www.pcbs.gov.ps/Document/pdf/txt_e_poverty2017.pdf?date=16_4_2018_2 15

www.quartetoffice.org/files/image/quartet/documents/ahlc-sept-2013.pdf 16

www.palestine-studies.org/jps/fulltext/164336 17

www.palestine-studies.org/jps/fulltext/164336 18

60% من الضفة الغربية تحت السيطرة العسكرية والإدارية لحكومة إسرائيل.

https://bit.ly/2YSyY0R 20

www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_25-6-2019-BOP-ar.pdf 8

9 راجع العدد 148 من النشرة الاقتصادية.

/www.whitehouse.gov/peacetoprosperty 10

www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2019/06/MEP-narrative-document_FINAL.pdf 11

الجدول 3: وضع الاستثمار الأجنبي لفلسطين، الربع الأول 2018، الربع الرابع 2018، الربع الأول 2019

التغير (%) (الربع الأول الربع 2018- الأول 2019)	التغير (%) (الربع الرابع الربع 2018- الأول 2019)	الربع الأول 2019 (مليون دولار)	الربع الرابع 2018 (مليون دولار)	الربع الأول 2018 (مليون دولار)	
4.1%	0.6%	-2,388	-2,374	-2,295	1. الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي)
128.6%	-10.8%	647	725	283	2. استثمارات الحافظة (صافي)
14.7%	4.0%	2,882	2,770	2,513	3. استثمارات أخرى (صافي)
5.4%	8.4%	583	538	553	4. أصول احتياطية (صافي)
63.6%	3.9%	1,724	1,659	1,054	صافي وضع الاستثمار الدولي
-	-	-	44.8%	28.6%	وضع صافي الاستثمار الدولي لفلسطين نسبة للنتائج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي لفلسطين نهاية الربع الأول 2019 حوالي 1.7 مليار دولار أمريكي، مرتفعاً بنسبة 9.4% مقارنة بالربع السابق وبنسبة 2.4% مقارنة بالربع الأول 2018. قد نتج هذا التغير في وضع الدين الخارجي بين الربع الرابع 2018 والربع الأول 2019 عن ارتفاع ملحوظ في الديون قصيرة وطويلة الأجل على البنوك الخاصة (بنسبة 40.8% و30.0% على التوالي (حوالي 146 مليون دولار)، والتي ارتفعت بنسبة 35% خلال نفس الفترة. تعكس هذه التغييرات ارتفاع المديونية والمخاطر الائتمانية العالية لدى القطاع المصرفي المحلي والذي قام بإقراض الحكومة الفلسطينية لتخطي الأزمة المالية التي بدأت منذ آذار 2019. من جهة أخرى، نتج انخفاض الدين الخارجي السنوي بشكل رئيسي عن ارتفاع بنسبة 26% (59 مليون دولار) في الديون طويلة الأجل على البنوك الخاصة، والذي تم تعويضه بتراجع في الديون قصيرة الأجل على البنوك الخاصة بنسبة 7.1% (21 مليون دولار).

شكل الدين الحكومي 61.4% من إجمالي الدين في الربع الأول 2019، مقابل 33.5% ديون على البنوك الخاصة (مرتفعة من 27.2% في الربع الرابع 2018)

الجدول 4: الدين الخارجي في فلسطين، الربع الأول 2018، الربع الرابع 2018، والربع الأول 2019

التغير % (الربع الأول الربع 2018- الأول 2019)	التغير % (الربع الرابع الربع 2018- الأول 2019)	الربع الأول 2019 (مليون دولارا)	الربع الرابع 2018 (مليون دولار)	الربع الأول 2018 (مليون دولار)	القطاع الاقتصادي
-0.9%	-0.1%	1,031	1,032	1,040	الحكومة الفلسطينية
7.2%	35.0%	563	417	525	المصارف
-40.0%	0.0%	42	42	70	قطاعات أخرى
780.0%	0.0%	44	44	5	استثمار مباشر (اقتراض ما بين الشركات التابعة)
2.4%	9.4%	1,680	1,535	1,640	وضع الدين الخارجي الإجمالي
-	-	-	42.6%	44.4%	الدين الخارجي نسبة للنتائج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

التداول في بورصة فلسطين: حزيران 2019

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 519.8 نقطة نهاية حزيران 2019، منخفضاً بنسبة 1.8% مقارنة بشهر أيار الماضي.²⁷ قد تم تداول 5.7 مليون سهم بقيمة إجمالية 10.3 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل انخفاضاً بنسبة 39.5% و29.5% في حجم وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بالشهر السابق. كان مؤشر قطاع الخدمات المالية والمصرفية الأكثر تأثراً، حيث تراجع بنسبة 5.17%، واستقر عند مستوى 141.1 نقطة. قد يعكس هذا ارتفاع المخاطر الائتمانية للبنوك المحلية نتيجة ارتفاع مديونية السلطة الوطنية الفلسطينية، وحالة عدم اليقين التي تهيمن على الاقتصاد الفلسطيني بشكل واضح مؤخراً.

واجهت مبادرة «السلام من أجل الازدهار» إدانة رسمية وشعبية واسعة النطاق في فلسطين، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى خلوها من المضمون/الأفق السياسي.²¹ كما صرح رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور محمد اشتية بأنه لم يتم التشاور مع السلطة الوطنية الفلسطينية حول ورشة المنامة، وكرر رفض حكومته لنهج «السلام الاقتصادي» كحل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.²² علاوة على ذلك، أصدرت ست مؤسسات ممثلة للقطاع الخاص الفلسطيني بياناً بينت فيه الأسباب الكامنة وراء رفض قطاع الأعمال الفلسطيني لورشة المنامة، موضحة أن المبادرة تجاهلت الأسباب الحقيقية وراء ركود الاقتصاد الفلسطيني، والمتمثلة بالقيود الدائمة و«المنهجة» التي تفرضها إسرائيل على السيادة الفلسطينية على الأرض والموارد.²³ ذكر البيان أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد طرحت فكرة «السلام الاقتصادي» إلا أنها كانت تواجه الفشل في كل مرة كونها تهمل مبدأ منح الشعب الفلسطيني حقه بالسيادة.²⁴

وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي نهاية الربع الأول 2019

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 19 حزيران 2019 تقريراً حول وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي نهاية الربع الأول من العام 2019. يمثل الاستثمار الدولي أرصدة استثمارات أي دولة في بقية دول العالم، تتضمن أصول وخصوم تقيتها الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص والمواطنين في الخارج. أما الدين الخارجي فيشكل الدين على الدولة الذي اقترضته من المقرضين الأجانب (غير المقيمين) بما في ذلك البنوك التجارية أو الحكومات أو المؤسسات المالية الدولية.

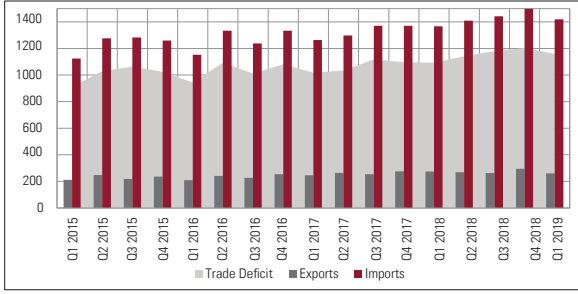
وفقاً لما جاء في التقرير، فاق إجمالي استثمارات الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين (أي إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج والبالغة 6,841 مليون دولار) إجمالي الاستثمارات في فلسطين المملوكة لغير المقيمين (إجمالي الالتزامات الأجنبية والبالغة 5,117 مليون دولار) بمبلغ 1,724 مليون دولار في الربع الأول من العام 2019.²⁵ مقارنة بالربع السابق، ارتفع الدين الخارجي بنسبة 3.9%، نتيجة ارتفاع بنسبة 151.6% (191 مليون دولار) في حسابات الحكومة المستحقة الدفع²⁶ (بشكل رئيسي إيرادات المقاصة المحتجزة لدى إسرائيل). مقارنة بالربع الأول 2018، ارتفع الدين الخارجي لفلسطين بنسبة 63.6%، نتيجة ارتفاع بقيمة 271 مليون دولار في حسابات الحكومة المستحقة الدفع، والذي رافقه تراجع بنسبة 19.5% (قرابة 86 مليون دولار) في الإيداعات الأجنبية في البنوك المحلية وارتفاع بنسبة 198.6% (أي 280 مليون دولار) في الاستثمارات المحلية في الأسواق الخارجية. تشير هذه الأرقام إلى صافي رؤوس الأموال المتدفقة من السوق المحلية.

www.whitehouse.gov/briefings-statements/joint-statement-united-states-america-21/kingdom-bahrain
https://bit.ly/2JKMXPJ 22
id=uCwp0va110502330312auCwp0v http://english.wafa.ps/page.aspx 23
http://english.wafa.ps/page.aspx?id=uCwp0va110502330312auCwp0v 24
www.pCBS.gov.ps/portals/_pCBS/PressRelease/Press_En_19-6-2019-InvPos-en.pdf 25
26 رصيد الأموال المستحقة للدفع للحكومة والتي لم تحصل بعد.

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

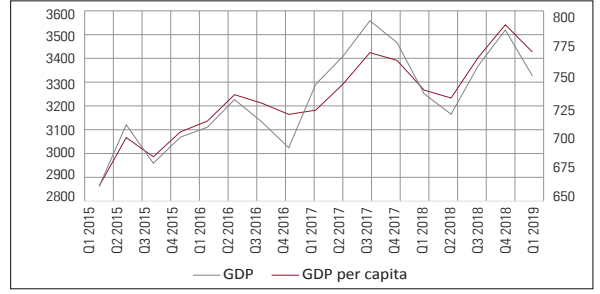
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2019



الواردات (الربع الأول 2019): 1,419.2 مليون دولار الصادرات (الربع الأول 2019): 260.2 مليون دولار العجز التجاري (الربع الأول 2019): 1,159 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

النمو

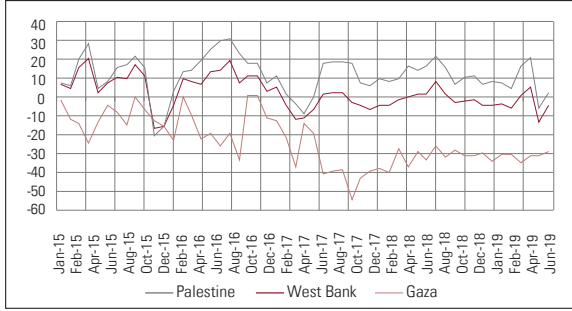
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار)، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2019



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الأول 2019): 3,504.6 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الأول 2019): 755.4 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

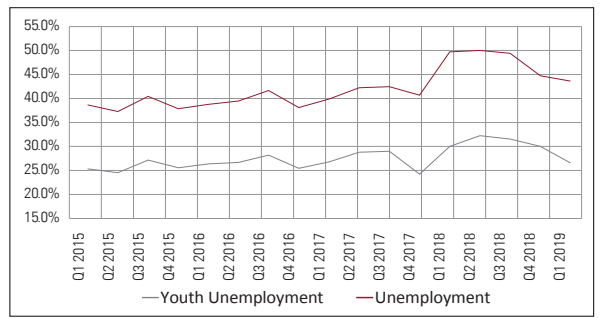
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 - حزيران 2019



فلسطين (حزيران 2019): -6.7 الضفة الغربية (حزيران 2019): 0.1 غزة (حزيران 2019): -24.9 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

البطالة

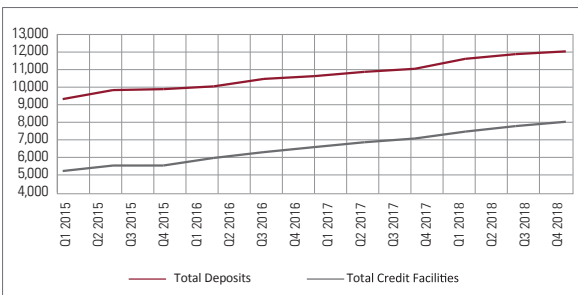
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2019



معدل البطالة (الربع الأول 2019): 26.8% معدل بطالة الشباب (الربع الأول 2019): 43.6% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

القطاع المصرفي

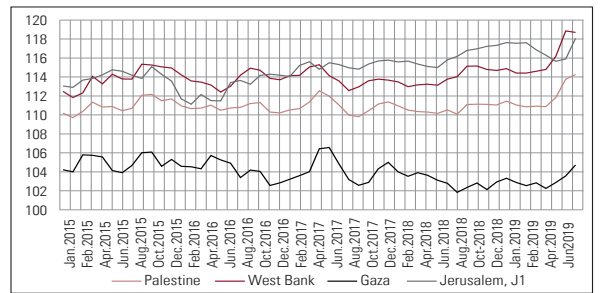
إجمالي التسهيلات الائتمانية ومجموع الودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الرابع 2018



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2018): 8,437.9 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الرابع 2018): 12,227.3 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 - حزيران 2019



فلسطين (حزيران 2019): 113.7 الضفة الغربية (حزيران 2019): 118.3 غزة (أيار 2019): 103.4 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org